الإستثمار الأجنبي المباشر لتفعيل حركيّة التنمية الإقتصادية في الدّول النامية

- التّجربة السّعودية نموذجا –

Foreign direct investment to activate the dynamics of economic development in developing countries.

-The Saudi Arabian model-

د. طالم علـي – أستاذ محاضر قسم ' ب'– جامعة تيارت
talem_83@yahoo.fr

أ.د. شريّط عابد –استاذ– جامعة تيارت
cheriet14@gmail.com

الملخص:

بدأت الدول النامية بشكل عام برامجها التنموية لأكثر من خمسة عقود، وهي تعوّل على الاستثمار الأجنبي المباشر بآمال كبيرة وأهمية متزايدة كمصدر لتمويل برامج التنمية بإعتباره وسيلة لنقل التكنولوجيا وزيادة القدرات التصديرية، اكتساب وتنمية المهارات الإدارية والتقنية، خاصة في ظل العقبات الكثيرة التي تواجهها غالبية الدول النامية كعدم كفاية المدخرات الوطنية لتوفير التمويل اللازم للاستثمار المحلي. ولا شك أن التجربة السعودية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر جديرة بالإهتمام.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التنمية الإقتصادية، البلدان النامية، الإقتصاد السعودي.

Abstract:

Developing countries have generally begun their development programs for more than five decades. They rely on foreign direct investment with great hopes and increasing importance as a source of funding for development programs as a mean of transferring technology and increasing export capabilities, acquiring and developing managerial and technical skills, especially in light of the many obstacles faced by the majority of developing countries such as insufficient national savings to provide funding for domestic investment. Saudi Arabia's experience in attracting foreign direct investment is very interesting in this area.

Key Words: Foreign Direct Investment, Economic Development, Developing Countries, Saudi Economy.

تمهيـد:

شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي تراجعا في حجم المساعدات الخارجية، وانحسارا في حركة الإقراض الدّولية بسبب أزمة المديونية لعام 1982، الأمر الذي أدى إلى زيادة مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الخارجية، هذه المكانة تدعّمت أكثر مع مطلع التسعينيات نتيجة تصاعد البعد العالمي للرأسمالية، تقلص الحدود الجغرافية بين الدول، تزايد درجة الارتباط بين اقتصاديات العالم خاصة مع التحول الاقتصادي للعديد من الدول النامية باتجاهها إلى تقليص دور الدولة، تشجيع القطاع الخاص، تحرير التجارة ورأس المال، استجابة لقرارات المؤسسات المالية والنقدية الدولية وحركة التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات، هذه العوامل مجتمعة أدت مع ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتّصالات، ما أدى إلى زيادة هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور مهم في إحداث التنمية بالدول المضيفة إذا ما أحسنت هذه الدول اختيار مشروعاتها واختيار شركائها الأجانب، فهذا المصدر يمكن أن يسد الفجوة في الموارد والإمكانيّات غير المتوافرة محليّا، كما يمكن بواسطته أو بمشاركته لرؤوس الأموال الداخلية من زيادة الإنتاج مما يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات وإحلال السلع الوطنية محل السلع المستوردة، المساهمة في خلق المزيد من فرص العمل، وإدخال مهارات فنية وتقنية حديثة تساهم بشكل مباشر في تحسين مستوى أداء العمالة الوطنية، لكن الأهمية لا تعتمد على حجم هذه الاستثمارات أو سرعة تدفقها فحسب، بل تعتمد أيضاً على مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل البلد من جهة ومن جهة أخرى على مدى استعدادها للمساهمة في خلق جيل من المحلّيين القادرين على التعامل مع التقنيات المرافقة لهذه الاستثمارات بكفاءة، مما يساهم في رفع قدرة الاقتصاد على خلق قاعدة إنتاجية ذاتية التوليد مستقبلا.

من أجل الظفر بهذه المزايا تحاول العديد من الدول ومن بينها المملكة العربية السعودية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز الضريبية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، وقد أعادت السعودية دراسة وتقييم نظام الاستثمار الأجنبي، وعملت على تطويره بما يتلاءم مع التغيرات العالمية المتلاحقة، التي من أبرزها انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض.

إشكالية الدراسة: يتساءل الكثير عن سبب تنافس الدول وبالأخص النامية منها حول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمنح العديد من الإمتيازات والإغراءات أملا منها في استقطاب أكبر قدر ممكن من هذا المورد الأجنبي بغرض تحريك عجلة التنمية قدما نحو الأمام، وعليه يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل التالي: **كيف يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية بالدّول النامية، وما مدى نجاح التجربة السعودية في استقطاب هذا المورد الأجنبي؟.**

فرضيات الدراسة: إن بطء عمليات الإصلاح الهيكلي في الإقتصاديات النامية عامة والعربية خاصة واعتمادها على الموارد الطبيعية يجعلها رهينة تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، وبالتالي هي مجبرة لإعتماد سياسات إقتصادية أخرى تمكنها من تنويع هيكلها الإنتاجي والخروج من تبعية الاقتصاد الريعي. ما يجعلنا ننطلق من الفرضيتين التاليتين:

- جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إحدى الطرق الكفيلة للمساهمة في إحداث التنمية.
- التجربة السعودية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر صالحة الإعتماد لدى البلدان النامية والعربية خاصة.

الهدف من الدراسة: يهدف هذا البحث إلى التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر ومبررات حاجة الدول النامية إليه، بالإضافة إلى الإشارة إلى مختلف الأشكال أو الصور التي يمكن أن يتخذها مع دراسة وتحليل أهم الآثار الإنمائية الإيجابية التي يمكن أن يحدثها داخل الدول المضيفة (النامية)، وفي الأخير تسليط الضوء على تجربة المملكة العربية السعودية في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية ومدى إمكانية صلاحية تبنيها في الدول النامية.

منهج الدراسة: تقوم هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، محاولة لتغطية كافة جوانب البحث المتعلقة بالشق النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، ثم استخدام لغة الأرقام (الإحصائيات) لتحليل حجم تطور التدفقات الواردة إلى المملكة خلال الفترة (2006-2016).

للإجابة على تساؤل الإشكالية المطروحة سوف نقوم بمعالجة المحاور التالية:

المحور الأول: حاجة الدّول النامية لرؤوس الأموال الأجنبية من أجل تمويل برامج التنمية

من الملاحظ في العقدين الأخيرين أن البلدان النامية ركّزت وبشدة على التعجيل بالتنمية الإقتصادية من أجل زيادة الدخل الحقيقي للفرد ليصل إلى مستوى الدول المتقدمة وبأسرع ما يمكن، والجدير بالذكر أن من أهم خصائص البلدان النامية نقص وندرة رؤوس الأموال اللاّزمة لتمويل الحد الأدنى من الإستثمارات اللاّزمة لتحريك عملية التنمية.

أولا- مبررات لجوء البلدان النامية لرؤوس الأموال الأجنبية

عندما يتخذ رأس المال الأجنبي شكل إستثمار مباشر في المشروعات الإقتصادية فإنه يجلب معه التكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والمهارة التنظيمية التي يمكن أن تستفيد منها البلدان النامية والتي من شأنها أن تضيف زيادة حقيقية إلى القدرة الإنتاجية لهذه البلدان وبالتالي تساهم في التعجيل بعملية التنمية الإقتصادية، وعليه فإن البلدان النامية تحتاج لتحقيق عدة أغراض أهمها هذين الغرضين الأساسيين،

الأول سدّ عجز المدخرات المحلية اللاّزمة لتمويل الحد الأدنى من الإستثمارات اللازمة لتحريك عملية التنمية، أما الثاني فيتمثل في سد العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن زيادة الواردات عن الصادرات عند بدء عملية التنمية.

بالنسبة للغرض الأول فإن رؤوس الأموال الأجنبية تعزز المدخرات الوطنية وبالتالي إتاحة الفرصة لتحقيق معدل أعلى من تكوين رأس المال، يؤكد هذه الحاجة ما علمناه من انخفاض مستوى الإدخار الوطني في المراحل الأولى للتنمية وعظم مقدار الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل مناسب للتنمية الإقتصادية، ولذلك تشتد حاجة البلدان النامية لرؤوس الأموال الأجنبية لعديد من الأسباب أهمها[1]:

– أنها تحتاج لجزء كبير من الاستثمارات لبناء المرافق الأساسية فيها كالطرق والمواصلات، والري والصرف والطاقة وغيرها وهذه القطاعات تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، في الوقت الذي لا يظهر إنتاجها إلا في الزمن الطويل وبطريقة غير مباشرة.

– نظرا لإرتباط أساليب الفن الإنتاجي الحديثة في أغلب الأحوال برأس المال على أساس أن تمويل البحث العلمي التطبيقي يتم في أغلب الأحيان بواسطة المنشآت الاقتصادية التي تحتكر نتائج هذا البحث في صورة براءات إختراع أو ملكية مسجلة أو أدوات تستقل بإنتاجها، فقد بدت الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية من الدّول المتقدمة صناعيا توصلا إلى الإفادة من التكنولوجيا المرتبطة برأس المال سواء أكان ذلك في صورة استثمارات أجنبية خالصة أم في صورة مشروعات مشتركة في رأس المال الوطني والأجنبي.

– وضعف إنتاجية رأس المال في البلدان النامية يرجع إلى نقص المهارات البشرية والخبرة لديها، والتي يطلق عليها رأس المال الإنساني ومن ثم تعف القدرة على إستيعاب رؤوس الأموال، وتحتاج إلى تخصيص نسبة مرتفعة من حجم الاستثمارات في خطط التنمية قد تصل إلى 50% منها، لتوجه إلى مرافق التعليم والتدريب والصحة والثقافة والإسكان، وهذه الاستثمارات لا يظهر إنتاجها إلا في المدة الطويلة وبطريقة غير مباشرة.

بالنسبة للغرض الثاني فإنه على فرض وجود مدخرات محلية تكفي لتمويل الحجم اللازم من الاستثمارات فإن البلدان النامية تكون في حاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لسد العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن عملية التنمية لعديد من الأسباب أهمها هذين السببين[2]:

– المدخرات المحلية التي تملكها البلدان النامية لا تصلح لمواجهة الحاجات الاستثمارية، إذ تحتاج عملية التنمية إلى معدات ومستلزمات إنتاج لا يمكن إنتاجها في الغالب داخل هذه البلدان، ومن ثم لابد من تحويل هذه المدخرات عن طريق التجارة الخارجية ليمكن مبادلتها بالسلع الاستثمارية اللازمة لعملية التراكم.

– تنفيذ الاستثمارات يسبب ارتفاعا كبيرا في الواردات لا يقابله ارتفاع مماثل في الصادرات، ذلك أن تحويل هيكل الصادرات يتوقف على هيكل الإنتاج في الداخل، ولن يتم هذا الأخير إلا بعد قطع شوط كبير في عملية التنمية وتنفيذ المشروعات الاستثمارية المتعددة، أما هيكل الواردات فإنه يبدأ في التغيير بمجرد البدء في تنفيذ هذه المشروعات الاستثمارية على حساب الواردات من السلع الاستهلاكية، ومن ثم فإن التنمية تؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، يتعين مواجهته عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية حتى يمكن الاستمرار في عملية التنمية على نحو يكفل نجاحها.

لتحقيق هذين الغرضين، كانت حاجة البلدان النامية إلى رؤوس الأموال الأجنبية ماسة، كما تفيد تجارب الماضي عن شيوع الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية في المراحل الأولى للتنمية، فقد اعتمدت انجلترا في القرنين السابع عشر والثامن عشر على هولندا وأهمت رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل التنمية في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، كذلك إستعانت كل من كندا واستراليا على رؤوس الأموال الأجنبية على نطاق واسع، ومما يؤكد حاجة البلدان النامية لرؤوس الأموال الأجنبية، إصدار هذه البلدان للعديد من التشريعات الخاصة التي تهدف لتشجيع انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إليها.

ثانيا– مزايا حاضرة في الاستثمار الأجنبي المباشر وغائبة في المصادر الأجنبية الأخرى

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر باختصار في انتقال رؤوس الأموال الأجنبية وينتقل في شكل وحدات قد تكون صناعية أو زراعية أو خدمية، بحيث يمكن لهذا الاستثمار أن يلعب دورا هاما في تعويض النقص المحلي لهذه العناصر في الدول التي ينتقل إليها، ويظهر هذا الدور من خلال حمله للرأس المال والتكنولوجيا، المعارف الإدارية والتنظيمية، وعلى العموم يمكن إظهار ما يميزه عن باقي المصادر التمويلية فيما يلي[3]:

– القروض الخارجية لتمويل التنمية لا تخلو من عيوب جوهرية، فهي غير متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها، وتلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورا هاما في إمكانية الحصول عليها، فإن أمكن ذلك فإن تلك القروض كثيرا ما تتضمن شروطا قاسية الأمر الذي يؤدي إلى أوخم العواقب؛

– كما تختلف الأعباء التي تتحملها الدولة باختلاف نوعية التمويل الخارجي، فبينما يتمخض الحصول على القروض الخارجية عن دفع أعباء منتظمة في شكل أقساط وفوائد (اهتلاك القروض ومدفوعات الفائدة على القروض)، وبغض النظر عن طبيعة استخدام القرض، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتولد عنها تحويلات مالية للخارج تتمثل في الأرباح المحولة للخارج والفائدة على رأس المال المستثمر، وتحويل جانب من أجور العمال والخبراء الأجانب؛

إذا يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة على هذا الاستثمار يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين أعباء خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه؛

– يجمع الاقتصاديون على أن أحد أهم العوامل في تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدفقات الرأسمالية هو تأثيراته على بقية القطاعات الاقتصادية، بحيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما تكون مصحوبة بتدفق التكنولوجيا وهو ما لا يتحقق في حالة القروض والمساعدات الإنمائية، وفي هذا الصدد نشير إلى أن هذا التدفق يشتمل على نقل (HARDWARE) مثل الآلات والمعدات و (SOTWARE) مثل التصميمات الهندسية والتركيبات الفنية والخدمات والمعارف الإدارية والتنظيمية والتسويقية.

يمكن القول إذا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة تمويلية مكمّلة لبقية الوسائل التمويلية ونظرا لهذه الخصائص التي تميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية التدفقات المالية، أصبحت الدول النامية تسعى لجذب هذا الاستثمار لتمويل التنمية، فراحت تتنافس في توفير مناخ استثماري جذاب وبالتالي التعديل في سياساتها بغرض استقطاب أكبر قدر ممكن منه.

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر، مفاهيم وأشكال

أولا– المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر

يُقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الإستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إمّا بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، كما يمكن تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها توظيف رؤوس الأموال أو المدخرات المتاحة في اقتصاد ما، ومن قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي إلى هذا الإقتصاد، في أنشطة إقتصادية أجنبية، بحيث يكون المستثمر فيها مالكا لكل أو جزء من المشروع الاستثماري، ويسعى إلى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاطه الإستثماري.

هناك عدّة تعاريف للإستثمارات الأجنبية المباشرة نورد أهمها فيما يلي:

يعرّف **صندوق النقد الدولي (FMI)** الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الذي يمتلك فيه المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء

أصول الشركات لتحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها، مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين[4].

كما عرّف **تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنّه استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم)، وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية)[5].

أمّا **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)** فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد آخر. ويفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة، وتعتبر المنظمة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت[6].

يرى **الدّكتور عبد السلام أبو قحف** أن الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في المشروع، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في الإدارة مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، وسيطرته الكاملة على الإدارة في حالة ملكيته المطلقة للمشروع، فضلا عن قيام المستثمر بتحويل الموارد المالية والتكنولوجية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[7].

لقد تضمّن هذا التعريف امتلاك المستثمر الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية مطلقة أو مشتركة، مع تمتعه بحق المشاركة في اتخاذ القرارات الفعلية في حالة الاستثمار المشترك، واستقلاله التام في ذلك في حالة ملكيته الكاملة، كما أنه يحتوي تحويل رأس المال والتكنولوجيا والخبرة الفنية.

يعرّف **رايموند برتراند (Raymond Bertrand)** الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، ويتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو بالرفع من رأسمالها أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.

إنطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنّه:' إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه وإما عن طريق شراء كل أو جزء من مشروع قائم، من طرف شخص طبيعي أو معنوي حامل لجنسية تختلف تماما عن جنسية البلد المضيف، بشرط اكتساب المشروع الاستثماري كيان مادي قادر على إنتاج سلع أو خدمات غير ممنوعة من الناحية القانونية بهدف استهلاكها محليا أو توزيعها دوليا'[8].

ثانيا– الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب الهدف

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار، سواء كان مشروعا للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو نوع أخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، ويمكن التمييز بين العديد من الأشكال التي يمكن أن يتبعها هذا النوع من الإستثمار.

01–الاستثمار المشترك (joint Venture): تعد المشروعات المشتركة شكلا من أشكال التحالفات الإستراتيجية، حيث تقضي بإشراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو الإقليمية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه كرأس المال، المواد الخام، المهارات التنظيمية والتّسييرية وفنون الإنتاج[9].

إن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على أساس هذا الشكل يسمح للطرفين بموجب التعاقد بتوحيد الجهود وتقاسم كل المخاطر لأجل تحقيق الأهداف، فهي تعاون بين العديد من المؤسسات الحرة التي تختار القيام بالإنتاج أو إقامة مشروع، وهذا من خلال تجميع الكفاءات المطلوبة والإمكانيات والموارد الضرورية[10].

يلقى هذا الشكل من الاستثمار المباشر قبولا وترحابا لدى أغلبية الدول المضيفة وخاصة النامية منها، لعدة إعتبارات سياسية، إقتصادية واجتماعية، كتخفيف درجة الاحتكار والتحكم في الاقتصاد الوطني والتقليل من حدة التبعية للدول المصدرة لهذه الأموال، بالإضافة إلى خلق طبقة رجال أعمال وطنية تستطيع في المستقبل الإستقلال عن الأجانب بعد اكتسابهم مهارات إدارية وتسويقية جديدة.

02–الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (Wholly–Owned FDI): تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات دولية النشاط بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

إذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى هذه الشركات، نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من أثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[11].

03-الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة (Free Zones): يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى تشجيع إلى إقامة مناطق صناعات تصديرية، لأن التصدير يدر أرباحا بالعملات الأجنبية، ويخفض من الواردات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل، بالإضافة إلى خلق فرص عمل محلية، ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الإطارات الإدارية والفنية المحلية. ويعتمد نجاح هذه المشروعات على الشروط التي تحيط بالمشروع، فأحيانا هناك صعوبات كبيرة تتعلق بتحديد هوية المنتج، حيث ترفض كثير من الدول استيراد بضائع فيها نسبة عالية من مواد أولية أو وسيطة مستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى فشل هذه المشروعات.

04-مشروعات أو عمليات التجميع (Assembly Operations): هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...إلخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.

في هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي، ومن ثم يترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الخاصة بهذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف المحلي، أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد أو إتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بأخر في مشروع الاستثمار فإن هذا النوع يصبح مشابها لأنماط أشكال الاستثمار غير المباشرة في مجال الإنتاج[12].

المحور الثالث: تحليل الجدوى الإقتصادية الإنمائية للاستثمارات الأجنبية في الدّول المضيفة

تختلف آراء الاقتصاديين ويشير أدب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي اهتم بدراسة أثار هذا النوع من الاستثمار في اقتصاديات الدول المستقبلة إلى وجود ثلاثة وجهات نظر.

بالنسبة لوجهة النظر المؤيدة، وهم أنصار الفكر الرأسمالي يرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا فاعلا في سد الفجوة التي تعاني منها الدول النامية في مجالات رأس المال، التكنولوجيا، المعرفة الإدارية وطرق الإنتاج. وهناك وجهة نظر معارضة، وهم أنصار الفكر الماركسي فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة جديدة لمواصلة هدف إستعماري قديم للإستيلاء على خيرات الدول المضيفة، فتعتبر أنّ الاستثمارات الأجنبية مباراة من طرف واحد والفوز في معظمه يكون للشركات متعددة الجنسيات.

أما وجهة النظر المعتدلة فهي توفق بين وجهات النظر المؤيدة والمعارضة، وهذه السياسة التي تتبناها معظم دول العالم الآن، بحيث تسعى قدر الإمكان إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في تنميتها الاقتصادية والانتفاع بإيجابياته من خلال تبني إجراءات توجيهية و وقائية حكيمة.

أولا– الأثر على النقد الأجنبي: يرى الكلاسيك أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة، ويرجع هذا من وجهة نظرهم إلى عدد من الأسباب ككبر حجم الأرباح المحولة للخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب، وصغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري، فضلا عن ذلك ما قد تمارسه من تصرفات من شأنها المغالاة في تحديد أسعار التحويل ومستلزمات الإنتاج المستوردة...إلخ.

أمّا رواد المدرسة الحديثة فيعارضون الرأي السابق، فالشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظرهم تساعد في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدّول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا، كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة ومربحة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الإدخار[13].

ومع الأخذ في الإعتبار وجهتي النظر السابقتين تجدر الإشارة هنا إلى أن حجم ومدى مساهمة هذه الشركات في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل التالية:

– حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار؛

– درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من أو إلى مجالات الإستخدام والإنتاج الفعال؛

– حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بذلك الحجم من الأرباح ورأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج.

ثانيا– الاستثمارات الأجنبية والعون التكنولوجي: أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج والمهارات والقدرات الإبتكارية، والأساليب التنظيمية والإدارية، الأمر الذي يسمح بتحسين الصناعة، وتحقيق تقدم من طرف التصنيع، وزيادة الإنتاج، واكتساب الخبرة الإدارية فضلا عن تدريب العمالة المحلية، ذلك أن الشركات والمؤسسات التي تنشئها الاستثمارات الأجنبية تصبح مركزا لتدريب العمالة الوطنية، وخاصة في الوظائف الفنية ووظائف الإدارة العليا.

تستفيد البلدان النامية مما تقوم به الشركات عابرة القارات، عن طريق الفروع التابعة لها في البلدان النامية، من نقل مباشر للتكنولوجيا المتقدمة، كما تستفيد من البحوث العلمية في معامل هذه الفروع التابعة في البلدان النامية، وتشمل المنفعة المتحققة في هذه الحالة المساعدة في تدريب الأخصائيين اللازمين للعمل بها، أو أن بعض هذه الشركات قد توزع بعض بحوثها على معامل فروعها في الدول الأخرى ومن بينها الدول النامية[14].

قد أظهرت الدراسات الميدانية التي أجريت على العديد من الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من البلدان النامية، الدور الفعال الذي تلعبه هذه الشّركات في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

ثالثا– الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية: لا شك أن الإدارة كأحد عوامل الإنتاج (أو كعنصر من عناصر التكنولوجيا) تلعب دورا رئيسيا في تحديد إنتاجية كل من منظمات الأعمال والاقتصاد القومي ككل، هذا بالإضافة إلى تحديد مركزهما التنافسي سواء على المستوى القومي أو الدولي.

بالنسبة للدول النامية بصفة خاصة فقد تضافرت مشكلة نقص الكوادر الإدارية مع غيرها من مشكلات عدم توافر عناصر الإنتاج من حيث الكم والجودة في تخلف هذه الدول عن ركب التقدم، وبالتالي يمكن القول أنه ليس من الغريب أن يزداد طلب الدول النامية على خدمات ومساعدات الشركات متعددة الجنسيات لسد جوانب الخلل والقصور والنقص في المهارات والكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المنظمات العاملة.

في هذا الصدد يمكن تحديد إسهامات الشركات متعددة الجنسيات بالنسبة للإدارة والتنمية الإدارية بالدول النامية في كثير من المجالات منها[15]:

– تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم؛

– خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية؛

– استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد أو المحاكاة؛

– إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات متعددة الجنسيات.

كما سبقت الإشارة يجب عدم تجاهل بعض جوانب الخطر الذي قد يحيط بالشركات الوطنية والتنمية الإدارية بوجه عام في الدول النامية نتيجة لوجود الشركات متعددة الجنسيات بها، فقد يؤدي إرتفاع مستوى الأجور والحوافز التي تقدمها الشركات عابرة القارات إلى هروب الكوادر الإدارية الحالية من الشركات

الوطنية للعمل بالأولى بينما تظل الأخيرة تعاني ليس فقط من نقص أو هروب وهجرة هذه الكوادر، بل أيضا مطالبة العاملين بها بالمساواة في الأجور والحوافز وشرط العمل مع نظائرهم بالشركات متعددة الجنسيات.

رابعا– الأثر على الإنتاج والتوظيف والدخل: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة إيجابية في الإنتاج والتوظيف، فالشركات الوطنية ربما لا تدرك فرص الاستثمار الوطنية المتاحة، أو أنها تدرك ذلك لكنها غير قادرة على تنفيذها لأسباب تتعلق بضعف الإمكانات المالية والفنية، وفي حين توجد لدى المستثمر الأجنبي خبرة سابقة في النشاط الاقتصادي ومعرفة أكثر بالفنون الإنتاجية والتسويقية، وبذلك سيكون أكثر قدرة وكفاءة في تنفيذ المشروعات الإنتاجية في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل ومداخيل جديدة، وتزداد العمالة مع تصدير السلع الكثيفة العمالة نسبيا[16].

لكن هناك إختلافاً في حجم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف على المستوى الوطني في الدول المضيفة ,ويتحدد المؤشر الحقيقي لهذه المساهمة بالدخل المتولد من عناصر الإنتاج الوطنية أي القيمة المضافة المتولدة من خلال عناصر إنتاج وطنية وليست أجنبية، ولذلك فدخل الشركات الأجنبية المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل فائدة حقيقية مباشرة للدولة المضيفة، إلا في ذلك الجزء المنفق منه محليا، كما أن مصدر المدخلات المستخدمة في الشركات الأجنبية المنفذة للاستثمار الأجنبي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقدير مساهمة الاستثمار المذكور في الإنتاج والتوظيف، فقد تشتري فروع الشركات الأجنبية المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى من الدولة المضيفة ومن المحتمل أن يخلق ذلك الظروف المناسبة محليا من أجل ولادة صناعة تحويلية أو قيام صناعات تكميلية، ممّا يشجع الإنتاج الوطني ويخلق فرص عمل جديدة.

خامسا– المساهمة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات: الحكم على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات يستلزم إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه، وهذا يعني ضرورة النظر إلى كل العناصر من المتحصلات أو المدفوعات التي تؤثر على ميزان المدفوعات بما فيها التصدير والوفر في الواردات، وأثر أسعار التحويل.....إلخ.

01/ الأثر على الحساب الجاري: يتلخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري كما يلي:

أ–الأثر على الميزان التجاري: عند توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر وفق إستراتيجية الإنتاج الموجه إلى التصدير، ينعكس ذلك إيجابا في زيادة صادرات الدول المضيفة وبالتالي على الميزان التجاري، فقد ارتفعت مساهمة صادرات الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي صادرات كندا والسويد في عام 1994 إلى 45.5% و19.7% على الترتيب.

من الآثار المهمة التي يمارسها الاستثمار الأجنبي المباشر في الميزان التجاري للدول المضيفة مقدار مساهمته في تخفيض إجمالي وارداتها من خلال تمويله لأسواقها المحلية بالسلع والخدمات، ففي عام 2005 قدّرت مبيعات الشركات الأجنبية المستثمرة في أسواق الدول المضيفة ممثلة في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وهونغ كونغ بـ 2755.9 و 805 و 317.1 و 266.8 مليار دولار على الترتيب،لإرتفاع دخل الفرد فيها[17].

ب-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب الخدمات والمداخيل: تحتاج الشركات الأجنبية إلى خدمات النقل والتأمين، والمصارف فإذا اعتمدت على خدمات محلية، فإن ذلك يسجل أثرا منعدما في حساب الدخل، أما إذا اعتمدت على مصادر خارجية فإنه يؤثر سلبا في حساب المداخيل للدولة المضيفة.

كما أن تحويل الأرباح ومدفوعات خدمة التكنولوجيا إلى الدول الأم ينعكس سلبا على حساب الخدمات والمداخيل للدول المضيفة، وفي هذا الإطار فقد قدر إجمالي استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية للفترة (1950-1967) بـ 7473 مليون دولار، في حين بلغت الأرباح المحولة منها خلال الفترة نفسها ما مقداره 16079 مليون دولار، كما استقطبت الدول النامية 06 مليارات دولار خلال الفترة (1978-1980) كإستثمارات مباشرة أسفرت عن أرباح بقيمة 13 مليار دولار، أعيد استثمار ملياري دولار منها فقط والباقي تم تحويله إلى الدولة الأم، كما بلغت تكلفة استيراد التكنولوجيا في 16 دولة شملتها الدراسة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية نحو 05% من إجمالي صادراتها.

ج-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صافي التحويلات: في حال اعتماد الشركات الأجنبية على العمالة الأجنبية، وقيام هذه الأخيرة بتحويل أجورها إلى الخارج، فإن ذلك ينعكس سلبا على حساب صافي التحويلات للدولة المضيفة، ويزداد الأمر سوءا في حالة ضعف مهارات وخبرات العمالة في الدول المضيفة، الأمر الذي لا يسمح بإشراكها في المشاريع الأجنبية، ويؤدي إلى ارتفاع نفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية.

02/ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال: يظهر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال للدول المضيفة بقيمة التدفقات الواردة إليها منه، وبمدى قدرتها على الحفاظ عليها موجبة ومتزايدة، باستقطاب تدفقات جديدة أو بنجاحها في إقناع المستثمرين الأجانب بإعادة استثمار الأرباح الناجمة عن الاستثمارات السابقة، وهذا من شأنه تدعيم رصيد حساب رأس المال فيها، وتشير البيانات خلال الفترة (1995-2004) إلى أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبارة عن استثمارات جديدة بين (58 و 70)% والباقي عبارة عن قروض بين الفروع، أو أرباح أعيد استثمارها وقد سجلت هذه الأخيرة نسبة وسطية ضعيفة قدرت بـ 22.2% خلال الفترة نفسها، مما يؤكد مرة أخرى أن أغلب الأرباح المحققة في الدول المضيفة يتم تحويلها إلى الخارج (الأرباح إذا أعيد استثمارها تعد استثمارا مباشرا جديدا

يدعم رصيد حساب رأس المال)، أما إذا تم تحويلها إلى الخارج فإنها تمارس أثرا سلبيا على حساب الخدمات).

لا شك في أن الظروف التي تميز الدول المضيفة ممثلة بمدى وجود المناطق الحرة، والسياسة الضريبية والجمركية، ومعدلات التضخم.....إلخ، إذ في حال عدم فعالية متطلبات الاستثمار المختلفة فإن ذلك سيؤدي إلى خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي التأثير سلبا في حساب رأس المال، كما أن هذه البيئة قد لا تشجع على إعادة استثمار الأرباح وبالتالي تحويلها إلى الخارج، مما ينعكس سلبا على حساب الخدمات و المداخيل[18].

المحور الرابع: مدى نجاح التجربة السعودية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

أولا– الإقتصاد السعودي ومظاهر الإصلاحات الإقتصادية

في الفترة الراهنة ومع بداية الألفية الثالثة، فإنّ الإقتصاد السعودي يمر بأهم مراحل تطوّره بالنظر للتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، وكذلك بعض الصعوبات التي تشهدها السعودية كضعف معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدل الاستثمار مما أدى بالسعودية إلى بذل جهود أكثر للتغيير. وبشكل عام يمكن إيجاز أهم التطورات التي حدثت في هذا البلد فيما يلي:

– إنشاء المجلس الأعلى لشؤون البترول سنة 2000 ويختص بالإشراف على الخطوط العريضة للسياسة البترولية السعودية والتي تشمل تحديد وإقرار سياسات واستراتيجيات البترول والغاز الطبيعي، وكذلك الإشراف على دراسة وإقرار السياسات العامة للتعدين.

– إقرار مجلس الوزارة المقرر في أفريل 2000 نظام الاستثمار الأجنبي الجديد، إضافة إلى موافقته على تنظيم الهيئة العامة للاستثمار، وربط الهيئة برئيس المجلس الاقتصادي الأعلى.

– إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية في جوان 2000 في إطار الإهتمام بتنمية الموارد البشرية وتأهيلها في السعودية، وكذلك إقرار مجلس الوزراء الموقر لتنظيم الهيئة العليا للسياحة في أفريل 2000، للعمل على تنمية السياحة في السعودية وتطويرها وتعزيز دور قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني وتذليل معوقات النمو.

– كما شملت مبادرات الإصلاح كذلك إصدار مجموعة من الأنظمة والاستراتيجيات المبسطة مثل نظام التأمين في 2003، ونظام التعدين ولوائحه في 2004، وإستراتيجية الخوصصة سنة 2002.

تُعد سياسة التنويع الاقتصادي من أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات مثل الاقتصاد السعودي، والذي يعتمد على تصدير سلعة واحدة زائلة هي البترول، والتي عوائدها عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية.

01/ التّوجه نحو تنويع الاقتصاد السعودي ضمن خطة التنمية السابعة (2000-2004)

أدركت الحكومة منذ عقد السبعينات من العقد العشرين أهمية تنويع مصادر الدخل ووضعته كهدف استراتيجي في معظم خطط التنمية، التي كانت أهمها خطة التنمية السابعة (2000-2004) والتي تضمنت ما يلي:

تضمنت خطة التنمية السابعة (2000-2004) إستراتيجية بعيدة الأجل، حاولت استشراف وتوقعات أداء واحتياجات الاقتصاد الوطني من منظور مستقبلي ينتهي بنهاية العام 2020، ومن أهم الموضوعات الأساسية التي سيتم الاهتمام بها خلال تلك الفترة إحداث تغيرات هيكلية بالاقتصاد الوطني وزيادة قدرته الإنتاجية على المدى البعيد، والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع الإيرادات الحكومية[19].

ركزت الخطة كذلك على تنمية القوى البشرية الوطنية ضمن محاورها الرئيسية، من خلال العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص لتوظيف الأعداد المتزايدة من الخريجين، وإيجاد آلة لتعزيز دور القطاع الخاص في توفير إمكانات التدريب وتطوير برامج التدريب، فضلا عن ما سبق، يجب توفير قاعدة بيانات كافية ودقيقة وشاملة عن سوق العمل الوطني، كما يتطلب الأمر ضرورة دعم الأجهزة ذات العلاقة بوضع خطط تشغيل العمالة الوطنية وتنفيذها ومتابعتها وزيادة الروابط بين تلك الأجهزة مما يكفل في النهاية رفع كفاءة طريقة العمل في سوق العمل الوطني، كما نصت الأهداف العامة لخطة التنمية الخامسة (2000-2004) فيما يتعلق بقضية تنويع القاعدة الإنتاجية ودعم منشآت القطاع الخاص على الأهداف التالية[20]:

- زيادة إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تخفيف الاعتماد على إنتاج البترول وتصديره بصفة المصدر الرئيسي للدخل الوطني والعمل على زيادة القيمة المضافة للمنتج من البترول الخام قبل تصديره.

- تنويع مصادر الدخل الوطني وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مجال الخدمات والصناعات الزراعية.

لقد ركزت جل الخطط الخماسية للتنمية وعلى رأسها خطة التنمية السابعة على تشجيع القطاع الخاص، من كون أن لهذا الأخير دور في رفع الكفاءة، وحسن استغلال الموارد المتاحة وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية، ويعتبر التّخصيص كسياسة لتشجيع القطاع الخاص.

02/ إستراتيجية التخصيص كسياسة مشجعة لتنشيط القطاع الخاص

اكتسبت سياسة تحويل منشآت ومؤسسات القطاع الحكومي إلى ملكية وإدارة القطاع الخاص أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة ضمن ما يسمى بإستراتيجية التخصيص التي تعد جزءا مهما من عملية أوسع وأشمل هي التحول نحو اقتصاد السوق في إطار برنامج إعادة الهيكلة الاقتصادية، ويعد التخصيص من

أهم التغيرات التي طرأت على مسار السياسة الاقتصادية في المملكة، وأصبح الحماس كبيرا للمبادرة الخاصة وللحد من التدخل الحكومي في الإنتاج لزيادة الكفاءة الاقتصادية، ترشيد الإنفاق ومعالجة عجز الميزانية فإلتقى الهدفان في صيغة العمل على إطلاق عملية التخصيص في برنامج إصلاح اقتصادي، لذا أنشأت الحكومة السعودية لجنة وزارية للتخصيص بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في 1997/08/04، مهمتها تنسيق برامج التخصيص وتحديد المشاريع التي يمكن تحويلها إلى القطاع الخاص.

تجدر بنا أن هذه الإستراتيجية المنتهجة لتشجيع القطاع الخاص من قبل الحكومة السعودية لا تدخل في إطار برنامج الصندوق و البنك الدوليين، وإنما هي صادرة من المملكة العربية السعودية نفسها إدراكا منها بأهمية القطاع الخاص في عملية التنمية[21].

ثانيا– قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2000 وأثره على إتجاه التدفقات الواردة إلى المملكة

مع اتجاه السعودية إلى الاعتماد على القطاع الخاص باعتباره القوة الدافعة للاقتصاد، وجزءا محوريا من إستراتيجية تحقيق النمو السريع والمستدام، كان عليها أن تهيئ مناخ الأعمال لتحسين وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، وفتح الباب أمام مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أولويات خطط التنمية، غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان يخضع لقانون عام 1979 الذي أعطى أولوية للشركات السعودية، والمشاريع الأجنبية شريطة وجود شراكة مع مستثمرين سعوديين، بالإضافة إلى حظر الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد غير قليل من القطاعات والأنشطة، كما منع إعطاء تراخيص لمزاولة النشاط للمستثمرين الأجانب ما لم يؤد المشروع إلى نقل خبرات تكنولوجية أجنبية.

كل ذلك، دعا إلى ضرورة مراجعة القانون وإعادة تقييمه، وإدخال قانون جديد للاستثمار، وهو قانون عام 2000، مع إنشاء الهيئة العامة للاستثمار الأجنبي (SAGIA)، وذلك بهدف تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد السعودي، وكخطوة مهمة سابقة لعضوية منظمة التجارة العالمية، وقد قدم القانون المشار إليه العديد من التغيّرات المهمة على النحو التالي[22]:

أ– خفض القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك حظر الاستثمار من قبل الأجانب في بعض القطاعات التي كانت مخصصة فقط للقطاع الحكومي أو للمستثمرين المحليين، مثل خدمات الطباعة والنشر، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتوليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربية، وخدمات النقل عبر خطوط الأنابيب، والخدمات التعليمية، وخدمات المستشفيات والصحة والتأمين.

ب– تقديم مزيد من التسهيلات للاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك تراخيص الاستثمار من خلال:

– خفض مدة وإجراءات الحصول على التراخيص بالتعامل مع جهة واحدة، وأن لا يزيد الحد الأقصى للوقت حال اكتمال الأوراق على 30 يوما؛

– الحصول على حزمة المميزات نفسها التي تتمتع بها المشاريع المحلية، مثل توفير الحماية الصناعية، والحصول على القروض من صندوق التنمية الصناعية؛

– إخضاع الشركات لقانون ضريبة الدخل على الشركات البالغة 20% من صافي الربح، وتصنف من بين الدول الخمسة الأقل مستوى لتلك الضريبة في العالم.

مع صدور قانون الاستثمار الأجنبي الجديد لعام 2000، والجهود الترويجية التي بذلتها الهيئة العامة للاستثمار، وإصدارها التراخيص للمستثمرين والحوافز التي يمنحها نظام الاستثمار الأجنبي الجديد، ظهرت السعودية كدولة جاذبة للاستثمار، حيث ارتفعت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى السعودية من 183 مليون دولار عام 2000 إلى 1.94 مليار دولار في عام 2004، وتعزى الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدءا من عام 2005 إلى انضمام العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في نوفمبر 2005، حيث ساهم ذلك في زيادة درجة تكامل المملكة مع الاقتصاد العالمي، فضلا عن تقديم مزيد من التحرّر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز فرص الأعمال.

نتيجة لتحسين مناخ الاستثمار في العربية السعودية، واستمرار ارتفاع أسعار وإيرادات النفط، فقد ازدهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ تطبيق قانون الاستثمار لعام 2000.

ثالثا– تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية خلال الفترة (2006–2016).

لم تتجاوز التدفقات الواردة إلى المملكة العربية السعودية عتبة المليار دولار إلا في سنة 2004، بما قدره مليار و942 مليون دولار، حيث عرفت هذه التدفقات قيما محدودة لفترة طويلة لأكثر من 10 سنوات تراوحت بين 57 مليون دولار و700 مليون دولار، وقد ساهم في زيادة حصة المملكة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة اعتماد حكومتها تطبيق خططها التنموية التي تستهدف مضاعفة الاستثمار الأجنبي من 150 إلى 200 مليار دولار، كما احتلت السعودية المرتبة الأولى عربيا والعشرين عالميا في قائمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نمت التدفقات الواردة إليها بمعدل 51% لتصل إلى 18.3 مليار دولار عام 2006[23]. أما خلال سنة 2007 قد تحصلت على المرتبة الأولى عربيا والثامنة عشر عالميا في قائمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر متقدمة من المرتبة عشرين مقارنة بعام 2006، حيث نمت التدفقات الواردة إليها بمعدل 33% لتصل إلى 24.3 مليار دولار سنة 2007 وحلت الإمارات في المرتبة الثانية حيث ارتفعت التدفقات الواردة إليها بدرجة محدودة بما نسبته 03% لتبلغ ما قيمته 13.3 مليار دولار، لقد وصلت ذروة هذه التدفقات إلى 38.2 مليار دولار سنة 2008 أين احتلت المملكة المرتبة الثامنة دوليا[24]، إلى أن عرفت تراجعا بسبب الأزمة المالية العالمية بنسبة 32.1% و 28.1% سنتي 2009 و 2010 على التوالي.

أوضح التقرير الصادر في 2010 أن السعودية خلال سنة 2009 وعلى الرغم من تراجع التدفقات الواردة إليها بمعدل 4.4% تقريبا، حافظت على تصدرها للقائمة عربيا كأكبر دولة مضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 36.5 مليار دولار وبحصة بلغت 42.3% من الإجمالي العربي، تلتها قطر التي تضاعفت التدفقات الواردة إليها لتحتل المرتبة الثانية عربيا بتدفقات بلغت 8.7 مليار دولار.

لقد استحوذت كل من الإمارات والسعودية عام 2011 على 41% من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية، حيث تصدرت السعودية بقيمة 208.3 مليار دولار وبحصة 27.2% ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 105.5% مليار دولار وبحصة 13.8%[25].

رغم ما شهدته الساحة العربية من أحداث وتطورات خلال الأعوام الأخيرة فإن الإحصائيات الأولية تشير إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية بنسبة بلغت 9.8% من نحو 42.9 مليار دولار عام 2011 إلى 47.1 مليار دولار عام 2012، حيث تصدرت كل من السعودية والإمارات ولبنان قائمة الدول العربية من حيث جذب الاستثمار خلال العام 2012 بحصص 25.8% و 20.4% و7.8% على التوالي[26].

بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العربية السعودية أعلى قيمة لها في عام 2008، أي 38.2 مليار دولار، ثم تراجعت إلى 32.1 مليار دولار في عام 2009 واستمرت في التراجع لتستقر عند 12.18، 09.3 و 08.4 مليار دولار خلال سنوات 2012، 2013 و 2014 على الترتيب، ولقد وزّعت هذه التدفقات الواردة إلى المملكة بحسب القطاعات الاقتصادية على سبعة أنشطة رئيسية هي: الزراعة، الصناعة، المقاولات، النقل والإتصالات، التمويل والعقارات، والخدمات الإجتماعية[27].

خلال العام 2015 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية، حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثالث على التوالي على نسبة 48% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية وجاءت السعودية في المركز الثاني بقيمة 8.2 مليارات دولار، ثم قيمة 8.7 مليار دولار خلال سنة 2016. حجم التدفقات الواردة إلى المملكة مبينة في الجدول التالي:

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية للفترة (2006-2016). الوحدة: مليار دولار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم التدفقات الواردة	18.3	24.3	38.2	32.1	28.1	16.4	12.18	09.3	08.4	08.2	08.7

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقا من تقارير الاستثمار العالمي للسنوات المعنية.

خاتمة: بالرغم من أن اقتصاد المملكة العربية السعودية يحوز على قدرة مالية كبيرة جراء إمتلاكه ثروة نفطية هائلة قد تخرجه من دائرة الدول النامية إلى دائرة الدول النفطية، إلا أن التجربة السعودية والسياسة المتبعة والإجراءات المطبقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر جديرة بالتبني والإقتداء بها لدى الدول النامية عامة والعربية خاصة . وعليه وبعد هذه الدراسة والبحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول النامية يمكننا عرض النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات التي يمكن إقتراحها، بعد إختبار الفرضيات السابقة.

أولا– إختبار الفرضيات

01 – بالنسبة للفرضية الأولى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في دفع التنمية، نظرا لما يحدثه من تغييرات إيجابية على الهيكل الإنتاجي للدول المضيفة.

02 – ما يتعلق بالفرضية الثانية فإن النموذج السعودي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تطبيقه على إقتصاديات غالبية الدول العربية نظرا لتشابه هياكل إقتصاداتها مع الإقتصاد السعودي، خاصة تلك الدول البترولية. مع مراعاة للإختلافات الإجتماعية والخصوصيات البشرية لكل بلد.

ثانيا– النتائج المتوصل إليها

01– هناك حاجة ماسة من قبل البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية نظرا لنقص رؤوس الأموال الوطنية اللازمة لتمويل المشروعات التي تتطلبها مخططات التنمية، بسبب ما تعانيه هذه الدول من نقص في مواردها المحلية والذي يرجع لعدة أسباب كنقص الادخار وارتفاع الميل للاستهلاك...إلخ.

02– للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور مهم في إحداث التنمية بالدول المضيفة، إذا ما أحسنت هذه الدول اختيار مشروعاتها، فهذا المصدر يمكّن من زيّادة الإنتاج ما يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات، المساهمة في خلق فرص العمل وإدخال مهارات فنية تساهم في تحسين أداء العمالة المحلية.

03– تتمتع السعودية بمناخ إستثماري جذاب يتميز بالاستقرار السياسي وسوق واسعة، ومنشآت البنية التحتية التي تعتبر الأفضل في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال إرتفاع نسبة الإنفاق الكبير على التعليم.

ثالثا– توصيات مقترحة

01– ضرورة العمل على توفير المناخ الجيّد للاستثمار، فالمناخ الخصب يعتبر من أهم العوامل تأثيرا في قرار المستثمر لغرض توظيف أمواله بالدولة المضيفة، ولذا يجب على الدولة أن تعمل على تهيئة المناخ الإستثماري من الناحية السياسية، الإقتصادية وحتى الإجتماعية.

02- ينبغي على الاستثمار الأجنبي المباشر مراعاة خصائص البلد النامي وظروفه ومستوى تطوره الاقتصادي، كما يجب توجيه هذا الإستثمار نحو القطاعات والأنشطة الإقتصادية الأساسية.

03- يجب مواصلة سياسات الإصلاح الإقتصادي في السعودية لتعزيز الإستقرار الإقتصادي الكلي، والاستمرار في تقليص الإعتماد على مداخيل القطاع النفطي من خلال تنويع مصادر الدخل.

الهوامش بحسب تسلسلها في النص:

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص23-24.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص25-29.

[3] فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012، ص ص158-160.

[4] حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر (تعاريف وقضايا)، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد33، 2004، ص03.

[5] World Investment Report, transnational corporation, agricultural production and development, new York and Geneva, UNCTAD, 2009, p243.

[6] قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص63.

[7] عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص266-267.

[8] من اجتهاد الباحثين انطلاقا من التعاريف السابقة .

[9] إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1995، ص14.

[10] BERNARD garette, les stratégies d'alliances, édition d'organisation, France, Paris, 1996, p27.

[11] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص20-21.

[12] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص24-25.

[13] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص116-117.

[14] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص448-449.

[15] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص142-144.

[16] محمد صقر وأخرون، الاستثمارات الأجنبية ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، سوريا، العدد03، 2006، ص163.

[17] UNCTAD,Transnational Corporation and the infrastructure challenge, World Investment Report, 2008, p283.

[18] شلغوم عميروش، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2011)، مجلة المستقبل العربي، ص ص71-72.

[19] ساحل محمد وطالبي محمد، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد04، 2008، ص154.

[20] ساحل محمد وطالبي محمد، مرجع سبق ذكره، ص154.

[21] جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة، الجزائر، مصر والسعودية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص ص181-182.

[22] محمد عبد الحميد محمد شهاب، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014، ص31.

[23] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2007، ص63.

[24] منتدى الرياض الاقتصادي، ترتيب تنافسية المملكة وفق تقرير ممارسة الأعمال، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، السعودية، 2011، ص10.

[25] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص76.

[26] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2013/2012، ص75.

[27] محمد عبد الحميد محمد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص38.